أثر السلوك الانتخابى على المشاركة السياسية

دراسة ميدانية*

عرض رسالة

عمرو غنيم**

تؤثر الثقافة السياسية تأثيرًا كبيرًا على النظام السياسى بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام، إذ تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الانخراط فى النظام السياسى أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، فالتوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضرورى لتأمين استمرار النظام السياسى، بينما يؤدى التفاوت بينهما، إلى تعرض النظام إلى التخبط والتدهور والانهيار حيث لا يكون هناك توافق كامل على الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس والتكامل. فلا يمكن بناء بنية سياسية معينة خارج إطار البناء الثقافى السائد فى المجتمع، ومن دون التلاؤم بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، وإلا تعرض النظام السياسى للخطر.

إن الثقافة السياسية الجديدة التى تفترضها استراتيجية الانتقال الديمقراطى هى – باختصار– الثقافة التى تحمل النزعة النسبية فى وعى السياسة والمجال السياسى محل النزعة الشمولية، وتحمل التوافق والتراضى، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط، والاحتكار، والإلغاء... إلخ، فتفتح المجال السياسى أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمى عليها.

إن ضمان واستمرار القيم الثقافية السياسية والبناء الديمقراطى يستندان إلى جملة من الموجبات والأساسيات والاشتراطات، أولها: استنهاض الوعى السياسى الديمقراطى الذى يشكِّل منبع التفكير والسلوك الديمقراطيين، وثانياً التنشئة السياسية من خلال استحضار دورها المحورى فى التربية وغرس قيم الثقافة الديمقراطية. وفى ذات الوقت تعزيز المشاركة السياسية.

---

* رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة ، ٢٠١٨.

** مدرس علم الاجتماع، قسم بحوث المعاملة الجنائية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ولقد تمثلت إشكالية البحث فى الأهمية البالغة للانتخابات فى تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية، تقودنا إلى البحث والدراسة فى مضمونها، ولا شك أن موضوع السلوك الانتخابى يعتبر من أهم تلك المواضيع على اعتبار أنه لم يتشكل مصادفة بل هو رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل عدة أنتجت فى النهاية سلوكا محددا، ومحاولة الوقوف على عوامل أنماط السلوك الانتخابى وأثرها على المشاركة السياسية علاوة على الأسباب الدافعة إلى امتناع الأفراد عن المشاركة كناخبين أو كمرشحين.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فى عدة أهداف أساسية، تتمثل فى:

١- الوقوف على أسس ومحددات السلوك الانتخابى فى المجتمع المصرى.

٢- وصف وتشخيص أهم عوامل وأسباب المشاركة السياسية للمواطنين.

٣- وصف وتحليل العوامل والأسباب التى تقود المواطنين إلى العزوف عن الانتخابات.

٤- تحليل العوامل المحددة لاختيار الناخبين للمرشحين وتبيان مدى عقلانية هذه العوامل.

٥- تبيان أهم ملامح السلوك الانتخابى بحسب المتغيرات الديموغرافية المختلفة.

فموضوع الدراسة وأهدافها يثيران العديد من التساؤلات تتمثل فى تساؤل رئيس مؤداه:

ما أهم العوامل التى تتحكم فى السلوك الانتخابى؟ وما مدى تأثير هذه العوامل فى عملية المشاركة السياسية بصفة عامة وعملية الانتخابات بصفة خاصة؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية أخرى، هى:

أ- ما أهم النماذج التفسيرية لأنماطه؟

ب- ما العوامل والأسباب الدافعة للمواطنين للانخراط العقلانى فى المشاركة السياسية؟

ج- ما أهم العوامل التى تتحكم فى السلوك الانتخابى؟

د- ما العوامل والأسباب التى تدفع المواطنين إلى الذهاب لصناديق الاقتراع؟

هـ- ما أسباب عزوف المواطنين عن الانتخابات؟

و- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تجاه متغيرات السلوك الانتخابى تعزى إلى (النوع، الانتماء الحزبى، السكن، المستوى التعليمى)؟

ز- هل يتحكم فى السلوك الانتخابى عوامل التنشئة السياسية، والثقافة السياسية، الحملة الانتخابية، النظام الانتخابى، الظروف الاجتماعية والاقتصادية؟

منهجية الدراسة

نوع الدراسة

تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التى تحاول وصف وتشخيص وتحليل أثر السلوك الانتخابى على عملية المشاركة السياسية وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن موضوع الدراسة خلال فترة زمنية محددة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وتم استخدامه فى هذه الدراسة فى جمع البيانات حول ظاهرة السلوك الانتخابى وذلك بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين متغيراتها، وبينها وبين متغيرات أخرى، حسب ما تقتضيه أهداف الدراسة. هذا فضلا عن التحليل السياسى المقارن الذى يُعنى بإظهار وتعليل الفروق وأوجه الشبه بين مختلف المؤسسات السياسية وأنماط السلوك السياسى، وسيتم استخدامه فى هذه الدراسة فى مقارنة نتائج المحافظات والفروق الريفية والحضرية فى العملية الانتخابية.

المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التاريخى الذى يقوم فى البحث على أساس دراسة أحداث الماضى وتفسيرها وتحليلها بهدف التوصل إلى قوانين عامة تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ويحاول أن يربطها فى سياق زمنى من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضى إلى الحاضر والمستقبل. والظواهر الاجتماعية كالظواهر التاريخية زمانية فى أغلب الأحوال، إذ ترتبط ارتباطا وثيقًا بحقائق المجتمع فى الماضى، والتى تأثرت بها فى نشأتها ونموها، وبذلك فلا بد للباحث الاجتماعى من الرجوع إلى الماضى لتعقب الظاهرة منذ نشأتها، والوقوف على عوامل تغيرها وانتقالها من حال إلى حال. ويستخدم المنهج أيضاً فى دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التى تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسئولة عن ذلك والتى منحتها صورتها الحالية. ويتضمن البحث التاريخى وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة فى تكوين النتائج التى تؤسس

حقائق جديدة أو تقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة والصفات والأفكار الإنسانية.

أداة الدراسة

الاستبيان

يعتبر أداة مفيدة ووسيلة أساسية للباحث من أجل الحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع، والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء. وحسب موضوع الدراسة تم تصميم استبيان يستجيب لمتغيرات الدراسة، ويخضع لإطارها النظرى، تم توجيهه لعينة الدراسة وذلك من أجل الكشف عن السلوك الانتخابى لها والعوامل التى تتحكم فيه وتأثير ذلك على عملية المشاركة السياسية.

مجالات الدراسة

تنقسم مجالات الدراسة إلى ثلاثة مجالات أساسية، هى:

١ – المجال المكانى: تنصب الدراسة فى تحليل السلوك الانتخابى لعينة من المبحوثين فى محافظة الجيزة ممثلة لوجه قبلى، ومحافظة البحيرة ممثلة لوجه بحرى، ومحافظة مطروح ممثلة للمحافظات الحدودية، ومحافظة إسكندرية ممثلة للمحافظات الحضرية، ومحافظة الإسماعيلية ممثلة لمحافظات القناة .

٢– المجال الزمانى: وهى الفترة التى استغرقتها الدراسة الميدانية والتى استمرت قرابة شهرين هما شهرى نوفمبر وديسمبر عام ٢٠١٧.

٣– المجال البشرى (العينة): تم اختيار عينة قوامها ٤٠٧ مفردات باستخدام أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية المتناسبة (حجم الإقليم فى العينة يتناسب مع حجم الإقليم فى المجتمع) وذلك باستخدام برنامج Excel وتم اختيار العينة بواسطة البرنامج الإحصائى المشهور Minitab.

أساليب التحليل

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل **الكيفى** علاوة على الأسلوب **الكمى** عن طريق تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائى للعلوم الاجتماعية (SPSS V.25) وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

التكرارات والتكرارات النسبية –الرسوم البيانية – معامل التوافق

أهم نتائج الدراسة

١- تشير النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة تقع فى فئة الشباب، وهو ما يتطابق مع الواقع الاجتماعى للمجتمع المصرى من ناحية، ومع ما أظهره تعداد ٢٠١٧ للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء من ناحية أخرى والنسبة الأعلى هى فئة العمر من ٢٨ عامًا إلى أقل من ٣٨ عامًا، تليها فئة العمر من ٣٨ عامًا إلى أقل من ٤٨ عامًا، وهذا يدل على أن نسبة مشاركة الشباب الذين هم فى منتصف العمر هم الأكثر حرصا على المشاركة لكونهم يرون أنهم يستطيعون رسم سياسة بلدهم لصنع مستقبل أفضل لهم ولأولادهم من بعدهم، أما الفئة العمرية من ١٨ عامًا إلى أقل من ٢٨ عامًا فهى نسبة ضئيلة وأن هذا يدل على عدم إدراك تلك الفئة العمرية لأهمية الدور الذى يقومون به فى صنع سياسات بلادهم أما النسبة الأقل فكانت للفئة العمرية من ٦٠ عامًا فأكثر، وهناك من يرى منهم أن ظروفهم الصحية هى التى تحول بينهم وبين المشاركة وإحداث تغيير لا يستطيعون لمس نتائجه المستقبلية.

٢- يتضح من الدراسة أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة جاءت من فئة الإناث حيث حظيت نسبتهن على (٦١,٧٪)، بينما لم تحظ نسبة الذكور سوى على (٣٨,٣٪). وهو ما يشير إلى أن الرجال أكثر عزوفا من النساء فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وهذا أيضا يدل على زيادة الوعى السياسى للمرأة وإدراكها لأهمية دورها فى المشاركة السياسية.

٣- لقد كشفت وقائع بيانات الدراسة الميدانية عن غياب شبه تام لعملية التنشئة السياسية وربما يظهر ذلك بصورة جلية عندما نجد أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة لا تنتمى إلى أى حزب سياسى حيث بلغت نسبتهم (٨٨,٩٪)، وهو ما يؤكد حقيقة أساسية وهى غياب الوعى السياسى من جانب، وعدم قدرة الأحزاب السياسية على استقطاب أفراد المجتمع، ولكن هذه الحقيقة ليست وليدة الساعة، وإنما تمتد بجذورها إلى تاريخ المجتمع المصرى منذ احتلال المجتمع المصرى، وارتباطه بالخوف من السياسة والبعد عنها. ولم يتوقف الأمر عند هذا

الحد، بل امتد إلى عدم المشاركة حتى فى الجمعيات الأهلية حيث بلغت نسبتهم حوالى (٩٨,٣٪)، ومن ثم اتسم المجتمع بحالة من السلبية، وربما يرجع ذلك إلى الثقافة العامة السائدة فيه. وينطبق ذات الحال على الحركات الشبابية حيث جاءت حالة السلبية والعزوف عن المشاركة فى أى حركات شعبية والتى بلغت نسبتهم (٩٥,٣٪). ومن ثم تتفق الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة وإجماع تلك الدراسات على أن الثقافة السياسية فى المجتمع المصرى تنهض على قيم متمثلة فى الخوف من السلطة والشك فيها والانصياع لها، والميل إلى القدرية والسلبية وغيرها من القيم التى تشكلت على مدار حقبة تاريخية طويلة، والتى جاءت محصلة لمجموعة من العوامل والظروف التاريخية التى مر بها المجتمع المصرى والتى يمكن حصرها فى عاملين أساسيين هما: مركزية السلطة، والمرحلة الاستعمارية.

٤- كشفت نتائج الدراسة الراهنة أن الأسرة هى المؤسسة التى شغلت المرتبة الأولى فى عملية التنشئة السياسية والتى ما زالت تؤدى الدور الرئيس رغم التحولات العالمية والإقليمية والمحلية علاوة على ثورة الاتصالات والمعلومات. حيث أكدت الدراسة الراهنة أنه على الرغم مما قيل عن الأسرة من عوامل التفكك، وما لحق بها من تغيرات وتحولات من جراء التكنولوجيا الحديثة، وتغير نمط الأسرة، مازالت الأسرة المصرية هى اللاعب الأساسى فى العمليات السياسية، أو الثقافة السياسية أو المشاركة فى الانتخابات، أى أن دورها التقليدى ما زال يشغل مكانة بارزة رغم كل هذه التحولات حيث حظيت على المرتبة الأولى بنسبة ٢٥,٦٪ فى عملية التنشئة السياسية. أما العامل الدينى وبخاصة دور المسجد فقد كانت له الأهمية القصوى فى عملية التنشئة السياسية والذى شغل المرتبة الثانية بنسبة ٢٣,٩٪، وتتفق هذه الدراسة مع الواقع الاجتماعى الذى مر به المجتمع المصرى وبخاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١، حيث شغلت الجماعات الدينية المكانة البارزة فى العملية الانتخابية، لا سيما بعد سيطرتها على دور العبادة وغالب المساجد على مستوى المجتمع المصرى وبدأت فى عملية تزييف الوعى واستخدام بعض الصياغات والمصطلحات الدينية. بينما شغلت المدرسة المرتبة الثالثة بنسبة ٢١,٢٪، من حيث إنها المؤسسة النظامية التى يتعلم من خلالها النشء أساليب التنشئة السياسية، ومن ثم تنبه الدراسة الراهنة إلى ضرورة الاهتمام بالعملية التعليمية بما تشتمل عليه من بيئة مدرسية ومدرس ومناهج دراسية، حيث إنها ما زالت تؤدى دورًا أساسيًا فى عملية التنشئة السياسية فى المجتمع المصرى، ولا بد أن ينتبه أصحاب القرار السياسى إلى خطورة العملية

التعليمية وأن تتم تحت أبصار الدولة لأنها صانعة أجيال المستقبل، وألا يترك هذا المجال لأية أفكار متطرفة يدفع ثمنها الأطفال والمجتمع على حد سواء. كما كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن تراجع واضح وخلل كبير فى الأحزاب السياسية حيث جاءت فى المرتبة الرابعة بنسبة ضئيلة لم تبلغ سوى ١٢,٨٪ فى عملية التنشئة السياسية. فمنذ عقدين ظهر تراجع كبير فى النشاط الحزبى ودوره فى الحياة العامة كفاعل أساسى فى عمليتى التثقيف السياسى والتنشئة السياسية وحمل هموم المجتمع والدفع بها، وهذا بدوره ينعكس على جميع الشئون السياسية من ضعف الثقافة السياسية الحزبية، وغياب مدارس لبناء الكوادر الحزبية، وتأهيل القيادات والكوادر وفق أساليب علمية، ونقل الخبرات السياسية المصرية والمقارنة، وإنما اعتمدت أغلب الأحزاب على إعادة إنتاج بعض الشعارات العامة. ومن ثم فشلت الأحزاب فى التجنيد السياسى لأجيال شابة، كنتاج لغياب برامج ورؤى سياسية جديدة تستقطب اهتمامات وآمال الأجيال الجديدة فى تغيير النظام والنخبة السياسية، من أجل تأسيس دولة جديدة أكثر ديمقراطية .

٥- تؤكد الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة ٧٩,١٪ يرفضون دخول التيارات الدينية الانتخابات بأشكالها المختلفة ويكرهون أن ترتدى السياسة عباءة الدين، لأن هذه الانتخابات يجب أن تمارس من خلال الأحزاب السياسية الحقيقة التى تعبر عن الواقع الاجتماعى، وليس من خلال الكذب والخداع، وضرورة البعد عن الشعارات الدينية أو استخدام الدين فى العملية السياسية لأن هذه التيارات الدينية تظهر خلاف ما تبطن، وتسئ للوطن وسوف تعود بالخراب عليه، وأنها سوف تشق الصفوف وتشيع الفتن ويجب على الدولة منعهم بالقانون.

٦- كشفت الدراسة الميدانية أن التغيرات العالمية الجديدة قد أثرت على عينة الدراسة، وظهرت مجموعة من التغيرات كان من أبرزها التحولات التى ظهرت على رغبة عينة الدراسة فى تغيير نظام التصويت فى الانتخابات من الحضور أمام اللجنة والتوقيع إلى التصويت الإلكترونى، حيث تطالب الأغلبية ٥٢,٢٪ من عينة الدراسة بالتصويت الإلكترونى، فى حين أن حوالى ٤٧,٩٪ يحافظون على النظام التقليدى بالحضور والتوقيع، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الأمية فى المجتمع المصرى، بينما جاءت غالبية المتعلمين من الذين يستخدمون الوسائل التكنولوجية الحديثة وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعى والتى كانت من نتاج التقدم العلمى والتكنولوجى وهو ما أفرزه النظام العالمى الجديد (العولمة).

٧- كشفت الدراسة أن من أبرز التحولات فى ظل العولمة السياسية وبخاصة بعد ثورة ٢٠١١، ارتفاع معدلات الوعى والمشاركة والتى يجب أن نوضح أنها انقسمت إلى فترتين الأولى من ٢٠١١ وحتى نهاية حكم الإخوان والتى تميزت بسيطرة الاتجاه الدينى وتزييف الوعى والحشد، ثم ٣٠ يونيو وهى فترة الوعى الحقيقى ومعرفة ماذا يريد النظام العالمى وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية من مصر فقد زادت نسبة المشاركة فى الانتخابات ووصلت إلى ٨١,٨٪، وهى نسبة غير مسبوقة فى الانتخابات المصرية بينما نسبة من لم يشاركوا لم تبلغ سوى ١٨,٢٪ وهو ما يدلل على زيادة الوعى وبخاصة بعد أن ظهرت المؤامرات العالمية وبدأ الشعب المصرى يدرك خطورة الموقف. ومما يؤكد أيضا تأثير التغيرات العالمية (العولمة السياسية) هى زيادة المشاركة فى الانتخابات الرئاسية حيث بلغت حوالى ٩٠,٧٪ من أفراد العينة الذين أدركوا خطورة الموقف وأنه من الضرورى اكتمال أركان الدولة ومؤسساتها باعتبار أن منصب الرئيس يشكل ركنًا أساسيًا وحماية للدولة. أما الذين لم يشاركوا فلم تبلغ نسبتهم سوى ٩,٣٪، وربما تنقسم هذه المجموعة إلى عدة أنواع: النوع الأول هم الجماعات الدينية التنظيم الرسمى للإخوان، أو المتعاطفون، وأصحاب المصالح، ثم المعارضون الذين يختلفون مع النظام السياسى وتوجهاته السياسية. ولكنهم فى حقيقة الأمر لا يمثلون سوى قلة.

٨- كشفت الغالبية العظمى من عينة الدراسة الميدانية عن نزاهة وشفافية المشرفين على العملية الانتخابية وقيامهم بأدوارهم والمهام المكلفين بها على الوجه الأفضل. وإن دل هذا فإنه يدل على أن الدولة حريصة على ظهور الانتخابات فى أكمل وجه ممكن وتطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة؛ وهذا يؤكد أن الدولة تسير فى الطريق الصحيح نحو تحقيق الديمقراطية الفاعلة فى المجتمع المصرى.

٩- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية العوامل التى أدت إلى عزوف المواطنين عن المشاركة فى الانتخابات والمشاركة السياسية، وهى التعقيدات التى يواجهها الناخبون فى النظم الانتخابية حيث أكد حوالى ٦٢,٧٪ أن تلك التعقيدات تمنعهم من التصويت لاسيما الأنظمة الانتخابية المختلفة التى غالبًا لا تتناسب مع طبيعة هؤلاء الناخبين؛ وبخاصة نظام القائمة التى لا يعرفون فيها شيئًا عن المرشحين ولا يعرفون من هم ومن أين أتوا، وكذلك أماكن اللجان، وأحيانًا يذهبون إلى أماكن أخرى فى غير محل إقامتهم، فى حين ذهب حوالى ٣٧,٣٪ إلى أنهم لا يجدون أى تعقيدات فى العملية الانتخابية ، وربما يرجع ذلك إلى المستوى التعليمى من ناحية والصفوة السياسية من ناحية أخرى.